

الأمم المتحدة

الجمعية العامة

المجلس

الأمن



مجلس الأمن
السنة الثامنة والثلاثون

الجمعية العامة
الدورة الثامنة والثلاثون
الحالة في الشرق الأوسط
استعراض تنفيذ الإعلان المتعلق بتعزيز
الأمن الدولي
تقرير اللجنة الخاصة المعنية بزيارة
فعالية مبدأ عدم استخدام القوة في
العلاقات الدولية
تسوية المنازعات بين الدول بالوسائل
السلمية
تقرير اللجنة الخاصة المعنية بميثاق الأمم
المتحدة وتعزيز دور المنظم

رسالة مؤرخة في ٤ كانون الثاني / يناير ١٩٨٣ ووجهة إلى
الأمين العام من المشل الدائم لإسرائيل لدى الأمم المتحدة

أود أن أوجه عناية سعادتكم إلى البيانات التي أدرى بها عدد من المسؤولين العرب وغيرهم في ٢٠ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٢ تعليلاً لتصويتهم على شروع القرارين A/37/I.45/Rev.١ و A/37/I.48 المقصدان تحت البنددين الععنونين "قضية فلسطين" و "الحالة في الشرق الأوسط" من جدول الأعمال.

فهذه البيانات كافية بقدر ما هي مزعجة، حيث أنها تشير بصورة جلية إلى أن البلدان المعنية لا تزال ماضية في موقفها المعروف بشأن حق إسرائيل ذاته في الوجود.

ففي معرض الاعتراض على تحفظات بشأن الفقرة الرابعة من ديباجة مشروع القرار A/37/I.45/Rev.١ التي تشير إلى "الحق في الوجود ضمن حدود معترف بها دولياً لجميع الدول في المنطقة"، قال مشل العراق:

"إن الدولة، حسب القانون الدولي، تتولى السيادة ضمن حدود معينة، محددة ومعترف بها. ولا ينطبق ذلك على كيان عاكس على التوسيع المستمر على حساب حقوق دول المنطقة وشعوبها . . ." (A/37/PV.112, p.6)

”ان [اسرائيل] تمثل شذوذًا ولا ينبغي لـ [ممثل اسرائيل] ان يتوقع ان يعامل كيانه كدولة طبيعية في هذه المنظمة .“ (A/37/PV.112, p.8)

وقال ممثل ايران :

”اننا مبكون على تحفظاتنا بشأن عبارات غير مقبولة مثل ”جميع الاطراف“ وسائل العبارات التي تعني ضمنا أو تفترض وضعا للعناصر المفتسبة الصهيونية . . . ينطوى على أية قانونية أو شرعية للكيان الصهيوني . اننا لا نؤيد مشروع القرار هذا أو أية مشاريع قرارات أخرى إلا بمقدار ما . . . تدين المفتسبة الصهاينة وتعترف بحق الشعب الفلسطيني في العودة إلى وطنه واستعادته على دولة فلسطين ، التي هي الان تحت الاحتلال كيان مزيف غير شرعي يدعى اسرائيل .“ (A/37/PV.112, p.11)

وقد أعرب ممثل ايران عن تحفظاته بشأن الفقرة ؟ من منطوق مشروع القرار A/37/I.48 بما يلي :

”ان وفدي يتساءل لماذا كانت هذه الفقرة بالذات واضحة هذا الوضوح بشأن الأماكن التي يتعين أن يكون الانسحاب منها وليس بشأن الأماكن التي يجب أن ينتهي إليها . وبالتالي فإننا نعتقد ان ذلك ينبغي أن يحدد تحديداً واضحاً ؛ بمعنى ان هذه الفقرة من المنطوق ينبغي ان تتضمن ما يفيد وجوب انسحاب المفتسبة الصهاينة من أرض فلسطين وعودتهم الى بلدانهم الأصلية .“ (A/37/PV.112, p.36)

وقد حرص ممثل اليمن الديمقراطي كذلك على تعليل تصويته بشأن مشروع القرار A/37/I.45/Rev.1 بقوله :

”بصدق الفقرة الرابعة من الديباجة ، يوّد وفدي أن يصرّ بأن تصويتنا لا يعني بأية صورة أى اعتراف ضمني باسرائيل ، التي قامت على الإرهاب والعدوان والتي تواصل وجودها على أساس سياسة توسعية عنصرية على حساب حقوق الشعب الفلسطيني والشعوب العربية الأخرى .“ (A/37/PV.112, p.11)

وبالمثل قال ممثل ليبيا ما يلي :

”ان الفقرة الرابعة من ديباجة مشروع القرار A/37/I.45/Rev.1 تعني ضمنا الاعتراف غير المباشر بكيان عنصري عدواني قائم على الإرهاب وسياسة التوسيع . ونحن نشعر أن الكيان الصهيوني ، بالإضافة إلى اغتصابه فلسطين بالحرب ، هو كيان عنصري . . . وانه يجب ألا يمنح أية شرعية .“ (A/37/PV.112, p.21)

وبصدق مشروع القرار A/37/I.48 قال ممثل ليبيا ما يلي :

”ان هذا التصويت لا يعني أى تغيير في سياسة الجماهيرية العربية الليبية . . . كما لا يعني منح أية شرعية دولية للكيان الصهيوني العدواني ، الذي يحتل الاراضي العربية المحتلة.“ (A/37/PV.112, p.47)

وتجدر باللحظة كذلك ان بعض المتكلمين المستشهد بأقوالهم أعلاه ، ومتكلمين آخرين أيضاً ، أكدوا التناقض الاساسي بين الفقرة الرابعة المذكورة أعلاه من ديباجة مشروع القرار A/37/I.45/Rev.1

وبين القرارات التي اتخذها مؤتمر القمة العربية المعقد في فاس في الفترة من ٦ الى ٩ أيلول / سبتمبر ١٩٨٢ . وهذا جدير باللاحظة بوجه خاص نظرا الى أن عددا من المندوبين الى الدورة السابعة والثلاثين للجمعية العامة وأشاروا الى تلك القرارات ذاتها بوصفها "خطة فاس للسلام" التي يقال زعما أنها تعترف ضمنا بوجود إسرائيل .

ومن الواضح أن هذا ليس هو التفسير الذي يعطيه لـ "خطة السلام" المعنية بعض الموقعين عليها . وبالتالي فإن أولئك المتكلمين الذين أدركوا التناقض بين أحكام قرارات فاس وبين الفقرة الرابعة من الديباجة وأشاروا الى النية الحقيقة الكامنة وراء ما يسمى بخطة السلام تلك . ومن هنا ، قال ممثل سوريا في معرض اشارته الى الفقرة الرابعة من الديباجة ما يلي :

"... ان تلك الفقرة لا تنسجم مع الموقف العربي المععلن في ٩ أيلول / سبتمبر ١٩٨٢ في مؤتمر القمة العربية الثاني عشر المعقد في فاس . فهي متعارضة في الواقع مع الفقرة ٧ من البيان الصادر عن ذلك المؤتمر . وقد حدد ذلك المؤتمر الموقف العربي تجاه الشرق الأوسط كما حدد المبادئ الأساسية المتعلقة بحل تلك المشكلة ."

"وبالاضافة الى ذلك ، فإن الفقرة الرابعة من ديباجة مشروع القرار تمهد الطريق للاعتراف بالكيان الصهيوني ، الذي يحتل فلسطين ... " (A/37/PV.112، p.9-10)

ويتحديد أكثر أيضا ، قال ممثل الامارات العربية المتحدة فيما يتعلق بالفقرة ذاتها من الديباجة مؤكدا :

"... ان وفدي لا يوافق على بعض العبارات الواردة في الفقرة الرابعة من الديباجة والتي تشير بصورة غير مباشرة الى الاعتراف بوجود إسرائيل ، الدولة القائمة على العدوان والاحتلال . ونرى ان الاشارة في تلك الفقرة تتجاوز القرار المتخد في مؤتمر القمة العربية الأخير المعقد في فاس ، وخاصة الفقرة ٧ من البيان الختامي لذلك المؤتمر . ولو طرحت تلك الفقرة لتوصيت منفصلة لصوت وفدي ضدها ، وفقا للمبادئ التي ترفعها بلادى فيما يتعلق بقضية فلسطين – وهي المبادئ التي أكدتها مؤتمر القمة العربية في فاس . " (A/37/PV.112، p.23)

ولا يخلو من مفرز بالتأكيد أن أيّا من ممثلي الدول المشاركة في مؤتمر فاس لم ير من المناسب ان يسجل أية تحفظات بصدر مختلف الأقوال المستشهد بها في هذه الرسالة .

وبالتالي فما يشير الدهشة الى حد ما أن يشير بعض الممثلين ، أثناء المناقشة والتصويت في الجمعية العامة ، الى قرارات فاس بوصفها دليلا من المشتركين في ذلك المؤتمر على حمل أنفسهم بعد لأى طويل على قبول شرعية إسرائيل ووجودها .

وأشرف برجاء أن تعمم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة تحت البنود المعونة "الحالة في الشرق الأوسط" و "استعراض تنفيذ الإعلان المتعلق بتعزيز الأمن الدولي" و "تقرير اللجنة الخاصة المعنية بزيادة فعالية مبدأ عدم استخدام القوة في العلاقات الدولية" و "تسوية المنازعات بين الدول بالوسائل السلمية" و "تقرير اللجنة الخاصة المعنية بميثاق الأمم المتحدة وتعزيز دور المنظمة" ، ومن وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) يهودا زه بلوم

السفير

الممثل الدائم لإسرائيل
لدى الأمم المتحدة